

تفسير القواعد الدستورية

Interpretation of constitutional instructions

عبد الرحمان بريك، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة - الجزائر

abderrahman.brik@univ-tebessa.dz

تاريخ قبول المقال: 27-11-2024

تاريخ إرسال المقال: 10-08-2024

الملخص:

تعتبر عملية طرق تفسير القواعد الدستورية من أهم العمليات القانونية، فهي تحدد معنى النصوص الدستورية الذي يكفل تطبيقها على الواقع، يعتمد تفسير الدستور على مجموعة من الاتجاهات المختلفة منها الاتجاهات التقليدية والحديثة في عملية التفسير إضافة إلى الأساليب والوسائل الفنية سواء أكانت هذه الوسائل داخلية أو خارجية، يهدف البحث إلى دراسة هذه الاتجاهات والوسائل وتقييم فعاليتها في تحقيق التفسير المثلى سواء من طرف الجهات المختصة أو من طرف الفقه، يشمل البحث تحليلاً للطرق التقليدية والحديثة لتفسير الدستور، ودور القضاء في هذه العملية، وتأثير العوامل الاجتماعية والسياسية على تفسير النصوص الدستورية. ويخلص البحث إلى أن تفسير الدستور هو عملية ديناميكية تتطلب توازناً بين الثبات والتغيير، وأن القاضي الدستوري يلعب دوراً محورياً في ضمان تطبيق الدستور على نحو عادل ومنصف.

الكلمات المفتاحية: تفسير القواعد الدستورية، الاتجاهات التقليدية، الاتجاهات الحديثة، الوسائل الداخلية، الوسائل الخارجية.

Abstract: The process of interpreting constitutional rules is considered one of the most important legal processes, as it determines the meaning of constitutional texts that ensures their application in reality. Constitutional interpretation depends on a set of different trends, including traditional and modern trends in the interpretation process, in addition to technical methods and means, whether these means are internal or external. The research aims to study these trends and means and evaluate their effectiveness in achieving optimal interpretations, whether by the competent authorities or by jurisprudence. The research includes an analysis of traditional and modern methods of interpreting the constitution, the role of the judiciary in this process, and the impact of social and political factors on the interpretation of constitutional texts. The research concludes that constitutional interpretation is a dynamic process that requires a balance between stability and change, and that the constitutional judge plays a pivotal role in ensuring the fair and equitable application of the constitution

Key words : Interpretation of constitutional rules, traditional trends, modern trends, internal means, external means.

مقدمة:

يقصد بتفسير القاعدة الدستورية تحديد معناها وبيان مداها أو نطاقها، إذ تقوم الجهة المختصة بتفسير - الكشف عن المعنى الحقيقي - القاعدة الدستورية بغية الوصول إلى روح التشريع، عن طريق الوقوف على مختلف العناصر التي تنطوي عليها إرادة المشرع أو المؤسس الدستوري عند وضعه للوثيقة الدستورية.

ولقد اختلفت اتجاهات الفقه في تفسير القواعد القانونية بصفة عامة نتيجة لاختلاف مذاهبهم في أساس أو أصل القانون، ولاشك أن مثل هذا الاختلاف والتباين ينعكس أثره على تفسير القواعد الدستورية، وبالرغم من هذا الاختلاف بين هذه الاتجاهات، فإن ثمة وسائل فنية متعددة تستخدم لإمكان تحديد معنى القاعدة الدستورية، وتحديد المقصود منها مما يعني سلامة تطبيقها على المستوى العملي.

مما سبق يمكن أن نتعرف على أهمية الدراسة على المستوى النظري كونها تتيح لنا من الناحية المعرفية، الوقوف على الاتجاهات العامة في التفسير، وما يمكن أن يوجه من نقد إلى هذه الاتجاهات، الأمر الذي يمكننا من إعمال مجموع الوسائل الفنية في التفسير، التي كما قلنا سابقاً تمكننا من معرفة القصد القانوني للقواعد الدستورية بما يمكن من الوصول إلى سلامة تطبيقها في الواقع العملي وتلك هي الأهمية العملية.

ومن ثم يمكن أن نحدد إشكالية أو مشكل هذه الورقة البحثية: إلى أي مدى تساهم الاتجاهات المختلفة لتفسير القواعد الدستورية في الوقوف على المعنى الحقيقي للقاعدة الدستورية؟ وما هي أهم الوسائل الفنية سواء كانت لغوية أو اصطلاحية أو منطقية أو أعمال تحضيرية التي يستعين بها الشراح في فهم القواعد الدستورية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية استخدمنا مقاربة منهجية تتضمن عدة مناهج وهي: المنهج الوصفي الذي يعتمد على المنهج التحليلي إضافة إلى مناهج أخرى تمثلت في مناهج عقلية استدلالية وهي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وقد قسمنا الدراسة إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول: الاتجاهات العامة في التفسير وفي المبحث الثاني: الوسائل الفنية لتفسير القواعد الدستورية مع خاتمة ضمناها النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية.

المبحث الأول: الاتجاهات العامة في التفسير

تختلف الاتجاهات العامة في التفسير باختلاف النظرة إلى أصل القانون وأساسه¹، وباختلاف الآراء في حقيقة دور المشرع في وضع القواعد القانونية وفي مدى ما يتضمنه التشريع من قواعد.

ومن هذا المنطلق ظهر أول اتجاه في التفسير يقوم على فكرة تقديس النصوص القانونية والتقيد بها، فأقتصر عمل الشارح أو المفسر على ما جاء فيها أي أن التفسير لا يخرج عن نطاق أو إطار النص، ثم ظهر بعد ذلك اتجاه آخر يؤمن بعض أنصاره بأن القانون يتطور بتطور الظروف الاجتماعية، ويؤمن البعض الآخر بأن أسس القواعد القانونية هي أسس علمية بحته قد تكون منطلقات بيولوجية أو بيئية أو فيزيائية....

المطلب الأول: الاتجاه القديم في التفسير:

تزعم هذا الاتجاه أنصار مدرسة الشرح على المتن، وهي مدرسة تقليدية تعكس الاتجاه الشكلي ظهرت بوارده في فرنسا على إثر وضع التقنيات الفرنسية وتقوم هذه المدرسة أو هذا المذهب على تقديس النصوص، والاعتقاد بأن هذه التقنيات الموضوعية قد استطاعت بإدراك ووعي الاحاطة بكل جزئيات القانون ومواجهة كل فروض الحياة في تنوعاتها².

وتبعا لهذه الرؤية يرى أنصار هذا الاتجاه إلى أن التفسير يجب أن يتجه إلى الكشف عن نية المشرع الحقيقية وقت وضع التشريع، وهي نية واضحة التشريع نفسه فردا كان مثل التشريع بأوامر وهي صلاحية منحها الدستور الجزائري المعدل في سنة 2020 في المادة 142 منه³، أو جماعة والمقصود السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المتشكل من غرفتين أو مجلسين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة كما هو معمول به في الجزائر، فإذا لم يوجد نص يحكم حالة معينة، وجب البحث عن النية المفترضة للمؤسس أو المشرع فيما يتعلق بهذه الحالة وقت وضع التشريع⁴.

¹ - رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط 06، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020، ص 532.

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 534.

- لمزيد من التفصيل والايضاح ينظر: عبد الرزاق أحمد السنهاوي باشا و أحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1950، ص 38.

³ - دستور الجمهورية الجزائرية الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم: 20- 442 المؤرخ في 30- 12- 2020 ج ر عدد 82

لسنة 2020.

⁴ - عبد الرزاق أحمد السنهاوي باشا و أحمد حشمت أبو ستيت، المرجع السابق، ص 39.

وإذا كان هذا الاتجاه يضمن استقرار معنى أو المقصود بالتشريع وثباته، إلا أنه يعاب عليه أنه يجمد التفسير القانوني أو يجعله يتوقف عند إرادة المشرع وقت وضع النصوص، ويبتكر إرادة مفترضة للمشرع لسد النقص في هذه الإرادة، فضلاً عن ذلك فإن تطرف هذا الاتجاه في التمسك بفحوى نصوص التشريع، قد تترتب عليه خروج القضاء في أغلب الأحوال عن تفسير الفقهاء وهو يفصل في القضايا المعروضة عليه، إذ أن القاضي يفسر القاعدة القانونية متأثراً بظروف الحياة الواقعية أكثر من تمسكه بالاعتبارات اللغوية والمنطقية التي يهتم بها الفقه طبقاً لهذا الاتجاه¹.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في التفسير

أمام النقد الموجه إلى مدرسة الشرح على المتون، ظهر اتجاه جديد في التفسير ينكر على أصحاب هذا المذهب تقديسهم الكامل للنصوص التشريعية، ويذهب بعض أنصار هذا الفكر الجديد إلى أن التفسير يتطور بتطور الأحوال والظروف الاجتماعية، ويذهب البعض الآخر ضرورة اتساع مفهوم التفسير بما يتفق مع منهج البحث العلمي الحر.

أولاً: تطور التفسير بتطور الظروف الاجتماعية

يمثل هذا الاتجاه المدرسة التاريخية والمدرسة الاجتماعية، وهي مدارس تعكس الاتجاه الواقعي في القانون، وترى أن القانون ظاهرة أو حادثة اجتماعية وما التشريع إلا مسجلاً لها². وإذا كان أنصار هذا الرأي يتجهون إلى النصوص التشريعية كمصدر أول من مصادر القانون، فإنهم يفسرونها طبقاً لنية المشرع أو المؤسس الدستوري وقت تطبيق النص لا وقت سنه، مما يؤدي إلى اكتساب هذه النصوص مرونة تجعلها قابلة للتطور وتتماشى مع مستجدات الواقع المعاش، بحيث تلائم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتطورة، ومن ثمة فالنصوص لا تفسر حسب إرادة المشرع الحقيقية أو المفترضة، لأنها قد انفصلت منذ وضعها عن هذه الإرادة وأصبح لها كيان مستقل وثيق الصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المتطورة.

وقد أخذ على هذا المذهب أو على هذا المنهج في التفسير أنه يقضي على كل ما ينبغي للقانون من الثبات والاستقرار، وأن فيه خروجاً عن وظيفة التفسير التي تتمثل في الكشف عن محتوى أو جوهر القاعدة

¹ - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 534.

² - عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مطبوعات جامعة الكويت، 1972، ص 265.

- ينظر أيضاً: منصور مصطفى منصور، المدخل للعلوم القانونية، ص 250.

القانونية؛ إذ يقوم بتعديل وإلغاء نصوص التشريع وخلق قواعد جديدة، وفي هذا توسيع غير مبرر لسلطة المفسر.

ثانياً: منهج البحث العلمي الحر في التفسير

يذهب أنصار هذا الاتجاه¹ إلى أنه ليس من الضروري أن يلتزم المفسر بإيجاد الحل وفقاً لإرادة المشرع الاحتمالية أو المفترضة، فإذا لم توجد إرادة حقيقية للمشرع في مسألة أو في نص تشريعي فلا محل لاصطناع إرادة غير حقيقية، سواء كانت إرادة مفترضة من منظور المدرسة التقليدية، أو كانت إرادة محتملة وفقاً لتغير الظروف عند تطبيق النص كما يذهب إليه أنصار المدرسة التاريخية، ويجب اللجوء حتماً للبحث العلمي الحر، الذي يتطلب الاستعانة بالأصول الفكرية والواقعية التي تكمن في جوهر القاعدة القانونية، أو بمعنى آخر يجب الرجوع إلى جوهر القانون بحقائقه المختلفة، والتي يمكن حصرها تدقيقاً في جملة الحقائق العقلية والطبيعية والحقائق المثالية².

وما يعاب على هذا المنهج أنه قد يؤدي الاعتراف للقاضي بهذه السلطة إلى كثرة الحلول القانونية واضطرابها والتي تستند إلى النصوص، إلا أن جيني بين أن سلطة القاضي في ذلك أي في التفسير ليست مطلقة بل أنها مقيدة بأصول فنية وعلمية، فرجوع القاضي إلى جوهر القاعدة القانونية لا يكون إلا بقصد العثور على حل لنزاع أو خلاف معين، ولذلك هو لا ينشئ قواعد قانونية جديدة³.

ويجد هذا الاتجاه تأييداً واسعاً في الفقه الحديث في فرنسا مثلاً، إلا أن البعض يرى ضرورة أن يبحث المفسر قبل الانتقال إلى منهج البحث العلمي عن أساس لحل المسائل المعروضة في النصوص إما في لفظها أو فحواها أو روحها⁴.

ولقد أخذ بهذا المنهج في التفسير القانوني، التشريع الجزائري، إذ يحيل المفسر أو القاضي أولاً إلى التشريع كما يفحص عنه لفظه أو فحواه، فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، فإن المفسر لا يلجأ إلى

¹ - يعد فرانسوا جيني رائداً لهذه المدرسة أو المذهب، ويرى أن القانون هو جوهر يتألف من مجموعة حقائق مختلفة: طبيعية تاريخية، وعقلية ومثالية

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 536.

³ - حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، د. س. ط، ص 410 - 412.

⁴ - رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، المرجع السابق، ص 437.

الإرادة المفترضة للمشرع، وإنما إلى مصادر أخرى حددها القانون في مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم العرف ثم مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة كما نصت على ذلك المادة الأولى من القانون المدني الجزائري¹.

وعلى هذا الأساس فإن المفسر عند عدم وجود النص يجتهد رأيه، وهو في هذا يكون حر في بحثه عن الحل، غير أن حريته لا تصل به إلى تكوين القاعدة وفقا لأفكاره القانونية الذاتية، بل تقيده اعتبارات موضوعية نتيجة لضرورة التجائه إلى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة².

المطلب الثالث: الاتجاهات في تفسير القاعدة الدستورية

تعتبر قضية تفسير القواعد الدستورية من أبرز القضايا في الفقه الدستوري، حيث تتباين أو تختلف الآراء والمذاهب حول الطريقة المثلى لتفسير هذه القواعد التي تشكل الأساس للنظام القانوني والسياسي في الدولة، يمكن تقسيم الاتجاهات الفقهية إلى عدة مدارس رئيسية:

أولاً: **المدرسة التاريخية**: تتناول هذه المدرسة عدة نقاط في تفسير التشريع أو الدستور أو البحث عن أصل نشأة القانون أو التشريع، باعتباره فرع من فروع التشريع إذا ما أخذنا في هذا الإطار المعنى الواسع للتشريع، مع مراعاة أن التفسير يتم في إطار البحث عن نية المشرع وقت صدور النص ولكن هذا التفسير لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار جملة التطورات التاريخية الحاصلة في المجتمع: اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية وهي:

- **التركيز على نية المشرع**: تسعى هذه المدرسة إلى فهم معنى النص الدستوري من خلال الرجوع إلى نية المشرع الأصلي عند صياغته.
- **الأخذ بالظروف التاريخية**: تأخذ هذه المدرسة بعين الاعتبار الظروف التاريخية والاجتماعية التي سادت وقت وضع النص الدستوري.
- **النقد**: يُنقد هذا المنحى لأنه قد يؤدي إلى جمود النص الدستوري وعدم قدرته على اللحاق أو مواكبة التطورات الزمنية.

¹ - الأمر رقم: 75- 58 المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق لـ: 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم.

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 537.

ثانيا: المدرسة الموضوعية: تتناول هذه المدرسة عناصر واقعية تتمثل في الغاية أو الهدف من التشريع والتكيف مع الواقع المعاش وهي:

- **التركيز على الغاية:** تهتم هذه المدرسة بفهم الهدف أو الغاية التي قصدها المؤسس أو المشرع من النص الدستوري، بغض النظر عن الصياغة اللغوية للنص.
- **التكيف مع الواقع:** تسعى هذه المدرسة إلى ضرورة تكيف النص الدستوري حتى يتماشى مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع الحفاظ على روح النص.
- **النقد:** يعاب على هذا الاتجاه بأنه قد يؤدي إلى تفسير النصوص الدستورية بشكل واسع قد يخرجها من نطاق النص الدستوري، مما يقلل من قدرة هذه النصوص على توفير اليقين والأمن القانوني.

ثالثا: التفسير اللغوي:

تركز هذه المدرسة على عدة جوانب نذكر منها:

- **التركيز على المعنى الحرفي:** تركز هذه المدرسة على المعنى الحرفي للألفاظ والعبارات المستخدمة في النص الدستوري، دون تبني أي تفسيرات أخرى.
- **الأخذ بالمعاجم والقواميس:** تستخدم هذه المدرسة المعاجم والقواميس لتحديد معاني الألفاظ.
- **النقد:** يعاب على هذا الاتجاه أنه قد يؤدي إلى تفسير ضيق للنصوص الدستورية، ولا يأخذ بعين الاعتبار التطور اللغوي والمعنوي للألفاظ.

رابعا: المدرسة النظامية: تنظر المدرسة إلى النص الدستوري من جانبين أو من زاويتين هما:

- **النظر إلى النص في سياقه:** ترى هذه المدرسة أن النص الدستوري جزء من نظام قانوني متكامل، ويجب تفسيره في ضوء هذا النظام.
- **التوفيق بين النصوص:** تسعى هذه المدرسة إلى التوفيق بين النصوص الدستورية المتعارضة أو المتناقضة.

- **النقد:** يُنتقد هذا الاتجاه أو المذهب على أساس أنه قد يؤدي إلى تفسير النصوص الدستورية بشكل ميكانيكي أو آلي، دون مراعاة خصوصية وطبيعة كل نص.

خامسا: المدرسة الواقعية: تركز هذه المدرسة على واقع الحياة المعاش من جانبين:

- **التركيز على التطبيق العملي:** تهتم هذه المدرسة بتطبيق النص الدستوري على الواقع، وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على التطبيق.
- **التكيف مع الظروف المعاصرة:** تسعى هذه المدرسة إلى تكيف النص الدستوري مع الظروف المعاصرة والمستجدة، حتى لو كان ذلك يتطلب تفسيراً مرناً للنص.
- **النقد:** يُنتقد هذا الاتجاه لأنه قد يؤدي إلى تفسير ذاتي وشخصي للنصوص الدستورية، ويقلل من أهمية النص المكتوب.

ويمكن تلخيص العوامل أو العناصر المؤثرة في اختيار المنهج الذي يعتمد عليه في تفسير النص الدستوري:

- **طبيعة النص الدستوري:** تختلف طرق تفسير النصوص الدستورية باختلاف طبيعتها، فالنصوص العامة تحتاج إلى تفسير أوسع من النصوص التفصيلية.
- **الظروف التاريخية والاجتماعية:** تؤثر الظروف التاريخية والاجتماعية التي سادت وقت وضع النص الدستوري على طريقة تفسيره.
- **التطورات الفقهية والقضائية:** تتطور أساليب تفسير النصوص الدستورية مع تطور الفقه القانوني والقضاء.
- **الأيدولوجية السياسية:** قد تؤثر الأيدولوجية السياسية للقاضي أو المفسر على اختياره للمنهج التفسيري.

المبحث الثاني: الوسائل الفنية لتفسير القاعدة الدستورية

رأينا أن الاتجاه الغالب في تفسير القواعد الدستورية يختلف في أسلوبه ومنهجه عن الطرق المعتادة في تفسير القاعدة القانونية بصفة عامة، والتي تقوم على البحث بعد عبارة النص عن إرادة المشرع والاستعانة في ذلك بالأعمال التحضيرية والبواعث التي من ورائها صدر هذا التشريع، فتفسير القواعد الدستورية ينبغي أن يهدف إلى تحقيق اعتبارات سياسية وأخرى اجتماعية وثقافية واقتصادية في ظل المصلحة العليا للبلاد، باعتبار أن القانون الدستوري يتناول أو موضوعه الجماعة السياسية من أساسها كمجتمع له حكامه وسلطات¹.

ولكن هذا لا يمنع الجهة القائمة بالتفسير من أن تفسر ألفاظ الدستور ومصطلحاته الفنية، وفي هذه الحالة يستخدم القضاة والشرح لمعرفة معنى القاعدة الدستورية، الوسائل والأدوات الفنية التي تستخدم عادة لاستخلاص معنى القاعدة القانونية بصفة عامة².

وهذه الأدوات الفنية لا تخرج عن كونها داخلية ينطوي عليها النص الدستوري أو ينطوي عليها النص محل التفسير، وإما خارجية تعتمد على عنصر خارجي عن التشريع الدستوري نفسه³.

المطلب الأول: الوسائل الداخلية للتفسير

تتكون هذه الوسائل، من معرفة معاني وألفاظ النصوص وتراكيبها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وتقريب عبارة كل نص مع عبارات النصوص الأخرى، واستنتاج المعنى المقصود استنتاجاً منطقياً، وأبرز هذه الوسائل أو الأدوات التي تمكن من الاستنتاج المنطقي، الاستنتاج بطريق القياس والاستنتاج من باب أولى والاستنتاج بمفهوم المخالفة.

أولاً: أول عمل يقوم به المفسر لاستخلاص معاني النصوص الدستورية هو دلالة الفاظ هذه النصوص وتراكيبها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، الأمر الذي يتطلب الرجوع إلى معنى ألفاظ النص في اللغة، أما إذا وجد له معنى اصطلاحياً أو كان هذا اللفظ يمثل مصطلح فيجب فهمه بهذا المعنى أي المعنى الاصطلاحى المتفق عليه، إذ أنه من المفروض على المشرع أو المؤسس الدستوري أن يستعمل ألفاظاً

¹ - محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، مصر، ص 345.

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، المرجع السابق، ص 541.

³ - السنهاوري، وأبو ستيت، أصول القانون، المرجع السابق، ص 344 وما بعدها.

بمعناها الاصطلاحي لا بمعناها اللغوي، وعندما نتكلم عن المصطلح فنعني به المصطلح القانوني حيث لكل علم مصطلحاته.

من ذلك المصطلحات الواردة في الدستور الجزائري مثلاً: مصطلح الجنسية، الرسم، الضريبة كل من هذه المصطلحات تحتاج تحديد المقصود منها في الاصطلاح القانوني وليس معناها اللغوي، فقد ينصرف المعنى اللغوي إلى معان أخرى لغوية تختلف تماماً عن هذا المعنى الاصطلاحي، وقد نستطيع تحديد المعنى الاصطلاحي من التشريعات نفسها، ونعطي على سبيل المثال لا الحصر تعريف العقد كمصطلح قانوني حيث جاء في المادة 54 من القانون المدني الجزائري: "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما."

وقد لا يسعنا الحظ في أن نجد في التشريعات ما يبين المقصود من اللفظ الاصطلاحي، فنلجأ في هاته الحالة إلى الجهات المختصة بالتفسير مثل: المحكمة الدستورية التي جاء بها التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 أو القضاء بمناسبة فصله في الدعوى المعروضة عليه أو التفسير التشريعي إذا وجد هناك غموض أو نقص في التشريع محل التفسير.

ومن ذلك مصطلح الاصدار فرئيس الجمهورية يصدر القانون في مدة أقصاها 30 يوماً بعد المصادقة عليه من البرلمان حسب نص المادة 148 فقد نجد أن لفظ الاصدار في اللغة له عدة معان، لكن في الاصطلاح القانوني يعني الموافقة عليه من طرف رئيس الجمهورية، ومروره إلى المرحلة الأخيرة من مراحل سن التشريع وهي مرحلة نشره في الجريد الرسمية حيث يكون نافذاً بعد عملية النشر هذه المادة 4 من القانون المدني الجزائري.

إما إذا كانت العبارات المستعملة غامضة أو غير محددة أو فضفاضة أو كانت النتائج التي تستخلص من عبارات النص متعارضة، فعندئذ لا يجدي التفسير السابق اللفظي أو الاصطلاحي، ويجب اللجوء إلى التفسير المنطقي، وهو التفسير الذي يستند على الأدوات أو الوسائل المنطقية التي يستخلص بواسطتها من عبارات النص التشريعي مفهوم النص دون الرجوع إلى عناصر خارجية عن النص، وأهم هذه الوسائل: الاستنتاج عن طريق القياس، والاستنتاج من باب أولى والاستنتاج بمفهوم المخالفة، وتقريب النصوص المتعلقة بموضوع واحد بعضها من بعض ويفسر بعضها البعض، وهو الذي يمكن إطلاق عليه تنسيق النصوص، فيجب أن لا نجد تعارض بين النصوص فالنصوص المختلفة لا بد أن تكون منسجمة والتفسير

يلعب دورا كبيرا في إزالة التعارض، أو كون التعارض وجد كحقيقة ينبغي إزالته بتعديل أحد النصوص تشريعياً¹.

• **القياس العادي:** ويقصد به أن يستتبط المفسر حكماً غير منصوص عليه بالقياس على حكم منصوص عليه لاتحادهما في العلة، فالحكم يوجد حيث توجد علة، فالحكم يدور مع علة لا مع حكمته، ولذا فإن الحكم ينطبق على أي فرض آخر غير الفرض الذي نص عليه، إذا اتحد في العلة معه.

• **القياس أو الاستنتاج من باب أولى:** يكون القياس أو الاستنتاج من باب أولى بتطبيق الاحكام التي ترد بشأن صورة يوجد عليها نص على صورة أو حالة أخرى لا يوجد عليها نص، لأن علة الحكم في الحالة الثانية تكون أكثر توافراً ووضوحاً منها في الحالة الأولى، واعتبار ذلك هو النية المفترضة للمشرع لو عرضت عليه تلك الحالة غير المنصوص على حكمها، وتتحقق هذه الطريقة من الاستدلال² بإحدى طريقتين :

➤ الطريقة الأولى : تطبيق حكم الكثير على القليل

وملخص هذه الطريقة اذا كان القانون يعتبر فعل الشخص الذي يقتل زوجته وهي متلبسة بجريمة الزنا جنحة لا جنائية فيجب من باب أولى اعتبار فعله جنحة اذا ضربها ضرباً يحدث عاهة مستديمة³. وكذلك اذا كان القانون يبيح للزوج إيقاف تنفيذ الحكم الصادر على زوجته في دعوى الزنا فيجب له من باب أولى إيقاف السير في الدعوى بعد رفعها، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ؛ ولان دعوى زنا الزوجية من الدعاوى التي لا تحرك الا بشكوى.

أما من الناحية الدستورية يمكن إعطاء المثال الآتي: إذا تضمن الدستور نصاً يقضي بعدم السماح بفرض قيود على حق الأشخاص في الاجتماعات الخاصة، فمن باب أولى أنه لا يجوز للمشرع أن يصدر قانوناً يتضمن قيوداً على هذه الاجتماعات، كما لا يجوز من باب

¹ - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 543-544.

² - عبد الحي حجازي ، المدخل لدراسة العلوم القانونية ، الكويت ، 1972 ، ص532.

³ - ضاري خليل محمود ، تفاوت الحماية الجنائية بين المرأة والرجل في قانون العقوبات المقارن والشرعية الإسلامية ، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1990، ص38.

أولى للسلطة التنفيذية أن تفرض الحصول على إذن أو ترخيص بعقد هذه الاجتماعات أو إخطار أي جهة عنها مقدماً.

➤ الطريقة الثانية: إعطاء حكم القليل للكثير

فما كان قليله ممنوع فكثيره ممنوع من باب أولى ، ومثال ذلك إذا كان القاصر لا يستطيع التصرف بعوض، فانه لا يستطيع التصرف بغير عوض من باب أولى وما أسكر قليله فكثيره حرام وهي القاعدة الأصولية في علم أصول الفقه.

ومن الأمثلة على الاستنتاج من باب أولى في نطاق تفسير النصوص الدستورية: فإذا كان لا يجوز نفي مواطن أو إبعاده أو حرمانه من العودة إلى وطنه، يفهم من هذا النص ومن باب أولى بانه لا يجوز للسلطة التشريعية أن تسن قانوناً يقيد فيه هذا الحق، وتأسيساً على ذلك ومن باب أولى لا يجوز للحكومة أو السلطة التنفيذية أن تنفي مواطناً من إقليم الدولة أو تمنعه من العودة إليه .

✓ الاستنتاج أو القياس من مفهوم المخالفة:

يقصد بهذا الطريقة أو الاستنتاج ان اقتصار المادة أو النص على حالات معينة يوجب تطبيق عكس حكمه على الحالات التي لا يتضمنها هذا النص، أي ان حكم ما سكت عنه المشرع يكون مخالفاً لحكم ما ورد فيه النص، ويقوم هذا النوع من الاستدلال على فكرة انه لما كان التشريع نظم حالات معينة على نحو معين، فيلزم القول ان الحالة المختلفة يجب ان تلقى تنظيمًا مختلفًا وان الحالة العكسية يجب ان تلقي تنظيمًا عكسيًا¹.

ومن الأمثلة من الناحية الدستورية ما إذا كان لا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تتناقض شروطها العلنية، فهذا النص الدستوري تناول فقط الحالة التي تكون الشروط السرية مناقضة للشروط العلنية، وعلى هذا الأساس يكون وبمفهوم المخالفة أن الشروط السرية التي لا تتناقض مع شروط المعاهدة المعلنة، أنما تكملها وتعمل على تنفيذها، فلا يشملها الحظر الوارد في نص هذه المادة، بل أن الضرورات والمصلحة العامة قد تقتضي هذه السرية في مثل هذه الحالات في بعض الأحيان².

¹ - عبد الحي حجازي، المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص 534.

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 546.

ومن الامثلة أيضا على هذا النوع من الاستنتاج ما يحدث بالنسبة لتوزيع الاختصاص بين الدويلات الاعضاء في الاتحاد المركزي أو الفيدرالي وبين دولة الاتحاد الفيدرالي، فلو نص الدستور على تحديد اختصاصات معينة للدويلات فإن معنى هذا بمفهوم المخالفة أن ما عدا هذه الاختصاصات يعتبر من اختصاص دولة الاتحاد، وبالعكس فإذا ما تضمن تحديدا لاختصاصات دولة الاتحاد فإن ما عداها يكون من اختصاص الولايات أو الدويلات.

وما يجب معرفته فإنه لإمكان اللجوء إلى الاستنتاج أو القياس بمفهوم المخالفة أن يكون من المؤكد أن النص الدستوري أراد قصر الحكم الوارد بالنص على الحالات التي ورد النص عليها، والتي تقتضي تنظيماً خاصاً بها تتفرد به دون سواها فعندئذ يجوز أن يلجأ المفسر إلى هذا النوع من الاستنتاج، ومن ذلك أن يضع المشرع الدستوري قاعدة تخالف المبادئ العامة، فهنا يجوز الاستدلال بأنه في الحالات التي لم ينص عليها يجب أن تطبق القواعد العامة المخالفة للقاعدة الخاصة التي وردت على سبيل الحصر¹.

✓ تنسيق أو تقريب النصوص:

وتدعى هذه الطريقة في تفسير النصوص القانونية بالمفهوم التنسيق وتستند هذه الطريقة في التفسير على أساس التقريب بين الالفاظ والنصوص المتعلقة بمسألة واحدة، وفهم كل منها على ضوء غير من الالفاظ سواء في النص ذاته أو في النصوص الأخرى؛ لأن فهم كل نص منها على حدة يمكن ان يؤدي الى إعطاء احكام مختلفة في الموضوع الواحد، فالمنطق يوجب الا ينظر الى النصوص الدستورية او القواعد القانونية باعتبارها مجموعة من النصوص او القواعد المتناثرة التي لا يوجد رابط او ضابط بينها، بل على العكس يجب ان ينظر اليها باعتبارها وحدة عضوية متكاملة غير قابلة للتجزئة ويكمل بعضها البعض، لذا فان الفهم الحقيقي لأي جزء منها لا يتم الا في ضوء الكل، فهذا الجزء لا تحدد مداه الا في ضوء مقارنته بالأجزاء الأخرى².

خلاصة القول ان التفسير المنطقي للنصوص الدستورية هو ذلك التفسير الذي ينصب على تلك النصوص التي ينطبق عليها مفهوم النص الدستوري والتي ترد في الوثيقة الدستورية، وأن يكون بإحدى الوسائل المنطقية لتفسير النصوص والتي ذكرناها سابقاً.

¹ - المرجع نفسه، ص 548.

² - عبد الحي حجازي، المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص 536.

المطلب الثاني: الوسائل الخارجية للتفسير: يمكن أيضاً عند تفسير مضمون القواعد الدستورية أن يستعين المفسر بوسائل خارجية حتى يتعرف على الإرادة التشريعية، وذلك إذا لم يتمكن عن طريق وسائل التفسير الداخلية من الوقوف على المقصود من النص الدستوري.

من ذلك أن يتعرف أو يستنبط الغاية أو الحكمة من التشريع، وأن يسترشد في ذلك بالأعمال التمهيدية، والمصادر التاريخية، والظروف الاجتماعية¹.

أولاً: الحكمة أو الغاية التشريعية: المقصود منها الغاية التي يتبناها المؤسس الدستوري من وراء وضع النص، وهي تتمثل في المصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الخلفية التي يستهدفها، ومعرفة هذه الأخيرة من أهم ما يستعان به على فهم النصوص وتطبيقها على الواقع التطبيق السليم؛ لأن دلالة الألفاظ والعبارات تحمل أكثر من معنى، والذي يرجح معنى من المعاني عن غيره هو الوقوف على الحكمة التشريعية.

ثانياً: الأعمال التحضيرية أو التمهيدية للتشريع: يقصد بها الأعمال والوثائق والمناقشات التي رافقت إعداد النص؛ إذ توضح هذه الأعمال المعنى الذي قصده واضعو الوثيقة الدستورية عند وضعها، ويجب أن نعرف أن الآراء الواردة في هاته الأعمال التحضيرية لا تلزم المفسر.

ثالثاً: المصادر التاريخية: المصادر التي استنبط منها المشرع نصوص الوثيقة والقواعد الدستورية بصفة عامة، فالرجوع إلى المصدر التاريخي يساعد في أغلب الأحيان على التعرف على قصد المشرع من النصوص فيمكن الاستعانة بها في كشف الغموض وتكملة النقص وإزالة التعارض بين النصوص الدستورية، فإذا كان الدستور قد استمد مبادئه تطبيقاً لنظام سياسي معين، كالنظام الرئاسي أو البرلماني، فيجب العودة إلى المبادئ التي تحكم هذا النظام لإيضاح المقصود من القواعد المأخوذة عنه².

رابعاً: العوامل أو العناصر الاجتماعية:

ببساطة، العوامل الاجتماعية هي القوى التي تشكل المجتمع وتؤثر على كيفية فهمنا وتطبيقنا للقانون، بما في ذلك الدستور.

¹ - المرجع نفسه، ص 526.

² - رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، المرجع السابق، ص 552.

عندما نتحدث عن تفسير الدستور، فإننا لا ننظر إلى ألفاظ النصوص، بل ننظر أيضًا إلى السياق الذي حرر فيه هذا الدستور، وكيف تغير هذا السياق بمرور الزمن.

العوامل الاجتماعية الأساسية التي أثرت أو تؤثر على تفسير الدستور هي:

✓ التاريخ والمجتمع: الظروف التي نشأ فيها الدستور، والتغيرات التي طرأت على المجتمع منذ ذلك الحين، كلها تؤثر على كيفية فهمنا للدستور اليوم.

✓ القيم والمعتقدات: القيم الأخلاقية والدينية التي يشترك فيها الناس في مجتمع ما لها الدور الكبير في تحديد ما هو عادل وما هو غير عادل، وما هو حق وما هو واجب.

✓ الهياكل الاجتماعية: الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه، مثل الطبقات الاجتماعية والعلاقات العائلية، تؤثر على كيفية تطبيق القوانين.

✓ التفاعلات الاجتماعية: العلاقات بين مختلف الجماعات في المجتمع، مثل الأغلبية والأقليات، تلعب دورًا في تحديد كيفية فهم حقوق وحرريات كل مجموعة.

ومن ثم فإن القانونيين يهتمون بالعوامل الاجتماعية كعنصر مهم في عملية تفسير القواعد الدستورية.

✓ لضمان مرونة الدستور: يجب أن يكون الدستور قادرًا على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع.

✓ لتعزيز الديمقراطية: يجب أن يكون تفسير الدستور مبنياً على إرادة الشعب وقيمه.

✓ لحماية الحقوق والحرريات: يجب أن يساعد تفسير الدستور في حماية حقوق الأفراد والجماعات.

✓ لحل النزاعات: يساعد في حل الخلافات حول تفسير النصوص الدستورية.

باختصار، العوامل الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من عملية تفسير الدستور، فهي تساعدنا على فهم الدستور بشكل أعمق وأكثر شمولية.

سادسا: تأثير أسلوب نشأة الدستور على تفسير نصوصه

أسلوب نشأة الدستور هو العامل الأول والأبرز الذي يؤثر بشكل مباشر على كيفية تفسير قواعده فطريقة نشأة وصياغة الدستور، والعوامل التاريخية والاجتماعية التي صاحبت نشأته، تحدد إلى حد كبير المعنى المقصود من قواعده، وكيفية تطور تفسيره بمرور الوقت.

- **العلاقة بين أسلوب النشأة والتفسير:** الدساتير تنشأ بطرق مختلفة وهذه الطرق لها تأثيرها غير المباشر على تفسير نصوص الدستور ومن هذه الطرق :

✓ الدساتير الثورية:

غالبًا ما تنشأ هذه الدساتير بعد حدوث ثورات أو تقلبات سياسية كبيرة، فتفسير هذه الدساتير يميل إلى التركيز على القيم الثورية والتغيير الجذري الراديكالي، وقد يكون أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات الاجتماعية.

✓ الدساتير التطورية:

تتطور هذه الدساتير تدريجيًا عبر تعديلات وإضافات على مرور الوقت، بناءً على تجارب الدولة وتطورها يركز تفسير هذه الدساتير على الاستمرارية والتراكم التاريخي، وقد يكون أكثر تحفظًا في التغيير.

✓ الدساتير الممنوحة:

يتم فرض هذه الدساتير من قبل قوى استعمارية أو احتلال يميل تفسير هذه الدساتير إلى أن يكون أكثر صرامة وتقيدًا، وقد يواجه تحديات في تحقيق التوافق مع طموحات الشعب.

✓ الدساتير المتعاقد عليها:

تنشأ هذه الدساتير من خلال اتفاق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع، يميل تفسير هذه الدساتير على التوافق والتراضي بين مختلف الأطراف، وقد يكون أكثر تعقيدًا بسبب تعدد واختلاف وجهات النظر.

❖ أمثلة توضيحية

الدستور الأمريكي: نشأ نتيجة ثورة، ويتميز بمرونة كبيرة في تفسيره، حيث تتغير تفسيرات العديد من نصوصه بمرور الوقت وفقاً لتطور المجتمع والقيم السائدة.

الدستور البريطاني: تطور تدريجياً على مر القرون، وهو يجمع بين نصوص مكتوبة وأعراف دستورية غير مكتوبة. يتميز تفسيره بالاستمرارية والاحترام للتقاليد.

دساتير الدول العربية: غالباً ما تأثرت بالاستعمار، وتواجه تحديات في تحقيق التوافق بين القيم الحديثة والتقاليد الإسلامية.

الخاتمة:

في الختام، إن عملية تفسير القواعد الدستورية هي عملية ليست بالسهلة بل هي معقدة إلى درجة كبيرة ومتشعبة تتطلب دقة متناهية ومعرفة قانونية واسعة، لا يقتصر هذا العمل على مجرد تحليل النصوص الدستورية، بل يتجاوز ذلك ليشمل دراسة السياق التاريخي والاجتماعي الذي نشأ فيه الدستور، ومجموعة القيم والمبادئ التي يقوم عليها.

تعددت وتتنوع طرق تفسير القواعد الدستورية، فمنها الطرق التقليدية التي تعتمد على النصوص الصريحة للمادة الدستورية، ومنها الطرق الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية، والتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

ولعل أهم ما يميز تفسير القواعد الدستورية هو أنه عملية مستمرة ومتجددة، تتأثر بالتطورات السياسية والاجتماعية والقانونية التي تشهدها الدولة. فالدستور ليس وثيقة جامدة، بل هو وثيقة حية تتكيف مع متطلبات الزمن واحتياجات المجتمع كما أن هذا التفسير للنصوص الدستورية يشمل التفسير الداخلي الذي يعتمد على تفسير النص الدستوري باستخراج المقصد من الالفاظ التي تحمل معاني اصطلاحية، كما يتضمن التفسير الداخلي التفسير المنطقي الذي هو الآخر له عدة وسائل فنية.

وفي النهاية، يمكن القول إن تفسير القواعد الدستورية هو فن بقدر ما هو علم. فهو يتطلب من المفسر أن يكون على دراية عميقة بالنصوص القانونية، وأن يكون قادراً على تحليلها وتفسيرها في ضوء القيم

والمبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني للدولة. كما يتطلب منه أن يكون على دراية بالتطورات الاجتماعية والثقافية، وأن يكون قادرًا على التوفيق بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع المعاش. وفي ضوء ما تقدم، يمكن استخلاص النقاط التالية:

- ❖ تعدد طرق التفسير: لا توجد طريقة واحدة صحيحة يعتمد عليها لتفسير القواعد الدستورية.
- ❖ الأهمية القصوى للسياق: يجب فهم النص الدستوري في سياقه التاريخي والاجتماعي.
- ❖ الديناميكية والتطور: تفسير الدستور عملية مستمرة تتغير بتغير الزمان والمكان.
- ❖ تفسير النصوص الدستورية يعتمد أساساً على تحديد معنى المصطلحات القانونية الواردة في النص الدستوري محل التفسير.
- ❖ لا بد من اعتماد التفسير المنطقي للنصوص الدستورية باعتماد وسائل منطقية متعددة، يعني إعمال العقل والمنطق في عملية التفسير.
- ❖ أهمية القضاء: يلعب القضاء دوراً حاسماً في تفسير وتطبيق الدستور.
- ❖ المسؤولية المجتمعية: تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع مسؤولية فهم الدستور والدفاع عن حقوقهم وحياتهم.
- ❖ ختاماً، إن فهم القواعد الدستورية وتفسيرها هو أمر بالغ الأهمية لبناء مجتمع ديمقراطي قوي ومستقر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل والمتمم الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 20- 442 المؤرخ في: 2020/12/30 ج ر عدد 82 لسنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020.

- الأمر رقم: 75- 58 المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق لـ: 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم، عدد 58 لسنة 1975.

ثانياً: المراجع

- 1- حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2014.
- 2- رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط 06، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020.
- 3- ضاري خليل محمود، تفاوت الحماية الجنائية بين المرأة والرجل في قانون العقوبات المقارن والشرعية الإسلامية ، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1990.
- 4- عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا و أحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1950، ص 38.
- 5- عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مطبوعات جامعة الكويت، 1972.
- 6- منصور مصطفى منصور، المدخل للعلوم القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
- 7- محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 345.